سامي عطا

هدم أوثان الفكر والعقلانية الجديدة..!!

"لا تقرأ لتعارض وتفند، ولا لتؤمن وتسلم، ولا لتجد ما تتحدث عنه، بل لتزن وتفكر" (فرنسيس بيكون)

في أحد حوارته, انتقد المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد فكرة تمترس الخطاب الديني, ولعبه على أوتار الخصوصية, وذلك دفاعاً على بقائه بعيداً عن رياح التغيير, حيث قال أبو زيد: (سيقول لنا فلاسفة الفكر الإسلاميّ إنّ أوروبا احتاجت الإصلاح الديني بسبب "الكنيسة", المرض الذي لا وجود له في حضارتنا. وهنا بالضبط يكمن الخطأ, فلدينا كنائس لا كنيسة واحدة, إذا كان معنى الكنيسة وجود سلطة, أو سلطات, تحتكر المعنى الديني, وتكفّر كلّ من يخالف هذا المعنى. لدينا وفرة وافرة من هذه السلطات, التي تحتكر, إلى جانب المعنى الديني, المعنى الاجتماعي والمعنى الثقافي والمعنى السياسي, بالإضافة إلى المعاني الأخلاقية والروحية, وكلها معان يتمّ احتواؤها داخل المعنى الديني, الذي تنتجه هذه السلطات.

مشكلة الخطاب الديني أنه يلعب على أوتار "الخصوصية", وكأننا بدع بين البشر, ما أصلح العالم لا يصلح لنا, دون أن يدقّق المخدوعون بمفهوم "الخصوصية" - المطروح في الخطاب الديني - ليدركوا أنها خصوصية فقيرة جدّا ومغلقة؛ لأنها تختصر هوية الإنسان في بعد واحد من الأبعاد العديدة, وهو بعد "الدين".)

وهذه المشكلة تستمد حضورها من الاختلاف المنطقي وعقلانية التفكير السائد في الثقافة العربية والإسلامية. وكما هو معروف لكل عقلانية منطقها الخاص, ولقد حكمت عقلانية المنطق الأرسطي ذي القيمتين (منطق إما ...أو) تفكير الإنسان منذ بدأ منطق التفكير البشري حتى منتصف القرن التاسع عشر أو نحوه, وهذا لا يعني انتهاء حاجتنا لهذا المنطق, لا بل تعني نهاية تفرده بطرائق التفكير, أي صار ينظر إلى هذا المنطق؛ بوصفه مرحلة ابتداء للفكر البشري الجمعي, كما أنه لحظة ابتداء في نمو منطق التفكير الإنساني على المستوى الفردي أيضاً, ولا يمكن الاستغناء عنه.

لقد شكل ظهور كتاب الفيلسوف الانجليزي فرنسيس بيكون (1561ـ1626م) "الارجانون الجديد" (1620م)؛ تحولاً كبيراً في طرائق التفكير, فلقد وجه فيه نقداً لاذعاً للمنطق الارسطي الاستنباطي" ارجانون أرسطو" داعياً إلى استبداله بمنطق الاستقراء التجريبي, كما شكل كتاب الفيلسوف الفرنسي رينيهديكارت (1596ـ1650م) "مقال عن المنهج" (1636م)؛ تحولاً كبيراً في النظر إلى العقل وطرائق عمله, وكان محقاً في حكمه "العقل أعدل الأشياء بين الناس" (هذه العبارة أستهل بها ديكارت كتابة مقال عن المنهج). ولئن كان المنطق آليات اشتغال العقل الإنساني, خلص إلى نتيجة أن اختلاف عقول البشر بعضهم عن البعض الآخر يرجع إلى خضوع بعضها للمراس والتدريب, أي أن ديكارت عزا الاختلافات بين البشر إلى تمايز عقول بعضهم عن البعض الآخر بالفاعلية الناتجة عن التدريب والتمرين المستمرين.

وشهد التفكير البشري تحولاً في بنية التفكير ومنطقه, إذ شكل الانتقال من منطق الأنواع أو منطق الكليات "المنطق الأرسطي" إلى منطق المجموعات "المنطق المعاصر منطق بول وفريجيه وبيرس وديوي وراسل وهوايتهد) فتحاً جديداً ساعد على توسيع آفاق العقل وتغيرت بموجبه بنيته وأدواته.

لقد دشن بيكون من خلال نقده, هدم أوثان الفكر, انتهت على إثره قداسة الفكر, وأضحى الفكر قابلاً للنقد والتفنيد, بينما قوض ديكارت فكرة تمايز البشر على أساس تمايز عقولهم على أسس سلالية أو عرقية. ولم يكن بالإمكان للعقلانية الجديدة, العقلانية الراهنة أن تظهر إلا نتيجة نقد مفكري الحضارة الحديثة للعقل وطرائق التفكير السائدة, هذا النقد الذي أحدث قطيعة مع طرائق التفكير القديمة, قبل أن يحدث قطيعة مع تراثهم الفكري, الأمر الذي نزع صفة القداسة عن ذلك التراث, ولقد أدركوا أن التغير يبدأ عبر تغير طرائق تفكيرهم. وما أحوجنا لمثل هذه القطيعة مع طرائق التفكير.

• استاذ فلسفة العلوم ومناهج البحث
قسم الفلسفة كلية الآداب جامعة عدن

عبدالرحمن مراد

المصالحة الوطنية

المصالحة الوطنية سؤال وطني أصبح ملحاً في الزمن الذي نحن فيه, فالذي حدث أظنه كان كافياً في إعادة الأمور إلى نصابها والتفكير بروح السلام والمحبة وبقيم الخير والحق والعدل والسلام, لقد قالت لنا الأيام أن أحداث 2011م لم تكن إلا نتيجة منطقية لمقدمتها التي بدأت في الفترة من 90م-49-م ووصلت ذروة انفعالها في نتائج الانتخابات الرئاسية في عام 2006م التي على أثرها تشكل الحراك الجنوبي ومن بعده تداعت مظلة اللجنة الوطنية للحوار الوطني والتي توافقت على مشروع سياسي نهضوي كان يحمل جواباً لسؤال الضرورة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ولم يكن إعراض النظام عن تلك الضرورات وعن قيم الحق والخير والعدل والسلام إلا ما شهدناه من انهيار الدم التي سالت وتسيل على ربوع ووهاد وهضاب اليمن ولم يكن النظام مسؤولاً مسؤولية كاملة عمّا حدث بل يمكن القول أن الأطراف السياسية الأخرى كانت تتحمل المسؤولية وإن بنسب متفاوتة, فالقضية الوطنية كانت في مقامها الأول قضية أخلاقية وقضية ثقافية ومن بعد كل ذلك هي قضية سياسية وقد مرت تلك القضية بفترات زمنية يمكن تحديدها كالتالي: الفترة الأولى 90م – 94م والفترة الثانية 94م – 97م والفترة الثالثة 97م – 2006م والرابعة 2006م – 2011م، وكل فترة كانت لها أسبابها التي تظهر فيها وحين التأمل نجد أن الجذر هو ذاته ولم تكن التظاهرات إلا نتائج منطقية متنوعة لقضية جوهرية ذات جذر موضعي لا ينفصل عن المحدد الموضوعي لمفردة "العدل" بكل معاني تلك المفردة من الخير والحق والسلام ومن الإنسانية, فالغبن الذي وجده قادة المعارضة في الخارج جعلهم في حالة من التوحش والانتقام كما تشهد تفاصيل الأحداث في حضرموت وعدن ولحج وفي الضالع وهي أحداث مؤلمة على غير توافق ولا تناغم مع الأبعاد الثقافية لأبناء تلك المحافظات ووصول الإنسان إلى تلك الحالة المتوحشة نتائج عديمة يشعر بها وهي تنتهي بمجرد تفاعل المعادل الموضوعي للحالة العدمية وهو الوجود, فالشعور بالقيمة والمعنى وبالفاعلية يقلل من النزعة الفطرية للإنسان وهي نزعة التوحش, وما لم يحدث التوازن بين دوائر التطور التي يقول بها الفلاسفة وهي دائرة المجرد, ودائرة الدين ودائرة الفن, فإن الحياة لن تستقر وبالتالي لن يستقر الوطن وسيظل في حالة التيه يدور في حلقة مفرغة.

ثمة متغيرات قد حدثت وعلى كل الأطراف أن تعي ذلك جيداً لم يعد للفرد الواحد والحزب الواحد وللرؤية الواحدة مكان ولا مكان للبطل الأسطورة والبطل المنقذ في خارطة الاهتمامات, فالواحد في معناها السياسي والاجتماعي أصبحت تاريخاً ننظر إليه بقدر من التحقير والاستخفاف, والتكيف مع الحالة الجديدة القائمة على التعدد والقبول بالآخر والشراكة الوطنية أصبحت ضرورة ثقافية وسياسية واجتماعية والوصول إلى اليمن الجديد الذي أصبح شعاراً للمرحلة ولا بد له من الوقوف على الماضي ومن ثم النظر منه عن طريق النفي التاريخي حتى يمكننا القيام بعملية البناء الحضاري الجديد وقبل البناء الحضاري لابد من الوقوف على تفاصيل المشهد وحقائقه الموضوعية، فالذي يتحرك في ديناميكيته هي الحرب والحرب نقيض لشعار الحدث الثوري في 2011م ونقيض للسلمية وحين نقول الحرب فنحن نقيس التجليات من خلال المحددات الموضوعية التالية:

المحدد الأول: الاستسلام والاعتراف بهزيمة الواقع والإذعان له والشعور بعدم القدرة على المقاومة لبعض الأطراف السياسية ولتلك الأطراف تكفي بحالة الانبهار والدهشة وتبحث عن الحلول.

والمحدد الثاني: لجوء بعض القوى إلى الحالة الإنكفائية وإلى البنى التقليدية ومن خلالها تنظم مقاومة مسلحة غير متكافئة وتلك القوى تنسحب من الزمن المعرفي المعاصر وتعود إلى الذاكرة في شكل احتجاج سلبي ومن خلال مرجعيتها وذلك تحدد وعيها بالعالم وهي تتجاهل الفجوة الكبيرة بين الحاضر والماضي.

والمحدد الثالث: وهو التكيف – أي تكيف بعض القوى السياسية مع حقائق الهزيمة تكيفاً إيجابياً فهي تتحاشى دائرة الاستسلام والانجراف إلى الانتحار وتحاول تنظيم مقاومة مدينة تستنهض عناصر القوة في الذات من أجل توظيفها في معركة تصحيح حالة الضعف التي تقود أو قادت إلى الهزيمة.

وأمام تلك الصورة المشهدية المهتزة والقلقة للمشهد السياسي الوطني والتي يختزلها القول بالشعور بالدونية والانكسار لبعض الأطراف والخوف الدائم للبعض الآخر والندية للبعض، والطرف الذي يشعر بالندية نجده يتجاوز دوائر الذات المغلقة إلى دوائر الانفتاح على الآخر والتفاعل مع الظواهر والمستجدات فهو ممانع إيجابي وصل إلى قناعة ثابتة بعدم قدرته على إلغاء الآخر بل أصبح يعترف بوجود وحتى نتجاوز تلك الحالات الشعورية والخالقة للصراع لا بد للقوى السياسية أن تجنح إلى السلم والتصالح حتى تتجاوز شعورها بالدونية والخوف لتصل إلى الشعور بالندية ويمثل حالة التوازن تلك نستطيع السيطرة على حالة الاستقرار وحبذا لو تبنت مؤسسة الرئاسة دعوة إلى المصالحة الوطنية وأحدثت حالة التوازن وعززت الشعور بالندية عند بعض الأطراف لعلنا نصل إلى حالة الاستقرار ونتمكن من بناء الدولة المدنية الحديثة ونحقق الشعار الذي رفعناه باليمن الجديد، فطالما حلمنا بذلك اليمن الجديد الذي يتجاوز ماضيه ليصنع حاضره ومستقبله.

عبدالرحمن مراد

المصالحة الوطنية

المصالحة الوطنية سؤال وطني أصبح ملحاً في الزمن الذي نحن فيه, فالذي حدث أظنه كان كافياً في إعادة الأمور إلى نصابها والتفكير بروح السلام والمحبة وبقيم الخير والحق والعدل والسلام, لقد قالت لنا الأيام أن أحداث 2011م لم تكن إلا نتيجة منطقية لمقدمتها التي بدأت في الفترة من 90م-49-م ووصلت ذروة انفعالها في نتائج الانتخابات الرئاسية في عام 2006م التي على أثرها تشكل الحراك الجنوبي ومن بعده تداعت مظلة اللجنة الوطنية للحوار الوطني والتي توافقت على مشروع سياسي نهضوي كان يحمل جواباً لسؤال الضرورة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ولم يكن إعراض النظام عن تلك الضرورات وعن قيم الحق والخير والعدل والسلام إلا ما شهدناه من انهيار الدم التي سالت وتسيل على ربوع ووهاد وهضاب اليمن ولم يكن النظام مسؤولاً مسؤولية كاملة عمّا حدث بل يمكن القول أن الأطراف السياسية الأخرى كانت تتحمل المسؤولية وإن بنسب متفاوتة, فالقضية الوطنية كانت في مقامها الأول قضية أخلاقية وقضية ثقافية ومن بعد كل ذلك هي قضية سياسية وقد مرت تلك القضية بفترات زمنية يمكن تحديدها كالتالي: الفترة الأولى 90م – 94م والفترة الثانية 94م – 97م والفترة الثالثة 97م – 2006م والرابعة 2006م – 2011م، وكل فترة كانت لها أسبابها التي تظهر فيها وحين التأمل نجد أن الجذر هو ذاته ولم تكن التظاهرات إلا نتائج منطقية متنوعة لقضية جوهرية ذات جذر موضعي لا ينفصل عن المحدد الموضوعي لمفردة "العدل" بكل معاني تلك المفردة من الخير والحق والسلام ومن الإنسانية, فالغبن الذي وجده قادة المعارضة في الخارج جعلهم في حالة من التوحش والانتقام كما تشهد تفاصيل الأحداث في حضرموت وعدن ولحج وفي الضالع وهي أحداث مؤلمة على غير توافق ولا تناغم مع الأبعاد الثقافية لأبناء تلك المحافظات ووصول الإنسان إلى تلك الحالة المتوحشة نتائج عديمة يشعر بها وهي تنتهي بمجرد تفاعل المعادل الموضوعي للحالة العدمية وهو الوجود, فالشعور بالقيمة والمعنى وبالفاعلية يقلل من النزعة الفطرية للإنسان وهي نزعة التوحش, وما لم يحدث التوازن بين دوائر التطور التي يقول بها الفلاسفة وهي دائرة المجرد, ودائرة الدين ودائرة الفن, فإن الحياة لن تستقر وبالتالي لن يستقر الوطن وسيظل في حالة التيه يدور في حلقة مفرغة.

ثمة متغيرات قد حدثت وعلى كل الأطراف أن تعي ذلك جيداً لم يعد للفرد الواحد والحزب الواحد وللرؤية الواحدة مكان ولا مكان للبطل الأسطورة والبطل المنقذ في خارطة الاهتمامات, فالواحد في معناها السياسي والاجتماعي أصبحت تاريخاً ننظر إليه بقدر من التحقير والاستخفاف, والتكيف مع الحالة الجديدة القائمة على التعدد والقبول بالآخر والشراكة الوطنية أصبحت ضرورة ثقافية وسياسية واجتماعية والوصول إلى اليمن الجديد الذي أصبح شعاراً للمرحلة ولا بد له من الوقوف على الماضي ومن ثم النظر منه عن طريق النفي التاريخي حتى يمكننا القيام بعملية البناء الحضاري الجديد وقبل البناء الحضاري لابد من الوقوف على تفاصيل المشهد وحقائقه الموضوعية، فالذي يتحرك في ديناميكيته هي الحرب والحرب نقيض لشعار الحدث الثوري في 2011م ونقيض للسلمية وحين نقول الحرب فنحن نقيس التجليات من خلال المحددات الموضوعية التالية:

المحدد الأول: الاستسلام والاعتراف بهزيمة الواقع والإذعان له والشعور بعدم القدرة على المقاومة لبعض الأطراف السياسية ولتلك الأطراف تكفي بحالة الانبهار والدهشة وتبحث عن الحلول.

والمحدد الثاني: لجوء بعض القوى إلى الحالة الإنكفائية وإلى البنى التقليدية ومن خلالها تنظم مقاومة مسلحة غير متكافئة وتلك القوى تنسحب من الزمن المعرفي المعاصر وتعود إلى الذاكرة في شكل احتجاج سلبي ومن خلال مرجعيتها وذلك تحدد وعيها بالعالم وهي تتجاهل الفجوة الكبيرة بين الحاضر والماضي.

والمحدد الثالث: وهو التكيف – أي تكيف بعض القوى السياسية مع حقائق الهزيمة تكيفاً إيجابياً فهي تتحاشى دائرة الاستسلام والانجراف إلى الانتحار وتحاول تنظيم مقاومة مدينة تستنهض عناصر القوة في الذات من أجل توظيفها في معركة تصحيح حالة الضعف التي تقود أو قادت إلى الهزيمة.

وأمام تلك الصورة المشهدية المهتزة والقلقة للمشهد السياسي الوطني والتي يختزلها القول بالشعور بالدونية والانكسار لبعض الأطراف والخوف الدائم للبعض الآخر والندية للبعض، والطرف الذي يشعر بالندية نجده يتجاوز دوائر الذات المغلقة إلى دوائر الانفتاح على الآخر والتفاعل مع الظواهر والمستجدات فهو ممانع إيجابي وصل إلى قناعة ثابتة بعدم قدرته على إلغاء الآخر بل أصبح يعترف بوجود وحتى نتجاوز تلك الحالات الشعورية والخالقة للصراع لا بد للقوى السياسية أن تجنح إلى السلم والتصالح حتى تتجاوز شعورها بالدونية والخوف لتصل إلى الشعور بالندية ويمثل حالة التوازن تلك نستطيع السيطرة على حالة الاستقرار وحبذا لو تبنت مؤسسة الرئاسة دعوة إلى المصالحة الوطنية وأحدثت حالة التوازن وعززت الشعور بالندية عند بعض الأطراف لعلنا نصل إلى حالة الاستقرار ونتمكن من بناء الدولة المدنية الحديثة ونحقق الشعار الذي رفعناه باليمن الجديد، فطالما حلمنا بذلك اليمن الجديد الذي يتجاوز ماضيه ليصنع حاضره ومستقبله.

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

تعددت الأسباب والظلام واحد

من أمس الليل إلى لحظة كتابة هذا المقال والكهرباء مطفأة لماذا؟ قالوا ضربوها. وعندما تعود ستنطفي ستنطفي ولابد لها أن تنطفي إما سيضربوها مرة أخرى أو سيقولون مافيش ديزل مع أن المحطة أصلا شغالة بالغاز، أو ستخرج المحطة الغازية بسبب خلل فني وإذا لم تخرج المحطة الأم فستخرج المحطات الصغيرة (طبيعي مش طالعات لأمهن) أما بسبب انفجار كابل الضغط العالي أو عدم القدرة على التوليد وإذا سلمت المحطات الصغيرة فسيسقط عمود الكهرباء الذي في الحارة أو سيحرق الفيوز وتنشغل سيارة الطوارئ أو ستنام الخلية تصوروا حتى الخلايا الكهربائية في بلادنا طلعت "نائمة"، وهلم جرا من أسباب الانطفاء والظلام التي لاتنتهي.

تعددت أسباب الانطفاء والظلام واحد، والحجج واحدة، والحال كما هو لم يتغير، واستمرار هذا الحال بهذا الشكل الاستفزازي لمشاعر الناس طوال هذه الفترة الزمنية يعكس جملة من الأبعاد والدلالات اولها أن هناك الكثير من المستفيدين من هذا الوضع

بمعنى أن وراء تعدد أسباب الانطفاءات تعدد المصالح لا أقول لدى المخربين ومن يقف وراءهم فقط بل وحتى الجهات المتخاذلة عن إنهاء هذه الأزمة ووضع حد لمعاناة الناس المستمرة منذ ما يقارب الثلاثة أعوام.

حرام أن الحكومة تنفق على الكهرباء ربع الميزانية دون أن يجد الشعب الكهرباء أصلا، كم مبالغ يتم أنفاقها على الصيانة وعلى خروج الفرق والإصلاحات المستمرة التي أصبحت دورية لايمر أسبوع إلا وتسمع هذه المصطلحات: خرجت، دخلت، فرق هندسية، خلل فني، نقص في التوليد،...

كل هذه الحجج والمعاذير تستنفذ مبالغ هائلة ولا يوجد حلول نهائية كلها حلول ترقيعية وهذا الترقيع يكلف الملايين والمليارات واستمرار الانفاق على الترقيع والحلول الوقتية هو ممارسة للعبث والضحك على الشعب لأنكم لاوفرتم الكهرباء ولا اسلمتم الميزانية فأي عبث بعد هذا؟

اوقفوا هذه المهزلة وكفى، اين الحلول الجذرية؟ اذا كان تكلفة المحطة الغازية بأكملها ثلاثمائة وخمسين مليون دولار وتكلفة حلولكم الترقيعية اراهن أنها حتى اللحظة تساوي أكثر من قيمة خمس محطات غازية.

الناس يعانون الأمّرين مع الوضع الاقتصادي والفقر وهموم المعيشة فلا تضيقوها أكثر فيه ناس مرضى والجو الآن حار ووجود الكهرباء ضرورة لوجود الماء فأين مسؤوليتكم أمام هذا الشعب؟!!

لانقول سوى حسبنا الله ونعم الوكيل. إلى متى سنظل على هذا الحال؟!!

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

يحيى الدبا

من وحي كلمة الرئيس في الكويت

أن تُعقد قمةٌ عربية في إحدى دول الخليج العربي فهذا يضيف إلى القمة بعدا جديدا ويزيدها عمقا في نظر اليمن واليمنيين، تبعا لما يربط بين اليمن ودول الخليج من علاقات وروابط اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية، وإلى آخر هذه المجالات، فضلا عن خصوصية الروابط الأخوية.

وإن تكن جميع هذه الروابط على ذات المستوى من الأهمية، وعلى ذات القدر من الحاجة إلى التعزيز والتمتين، فإن للجانب الاقتصادي أولوية وأهمية تحتل مرتبة الصدارة في هذه المرحلة وفي هذه الظروف التي يعيش فيها اليمن مرحلة انتقالية انعكست فيها تداعيات نقل السلطة المتقرر بناء على المبادرة الخليجية، وهي التداعيات التي زادت الوضع المعيشي للمواطن اليمني سوءاً، وارتفعت فيها نسبة الفقر المرتفعة أصلا.

وكل ذلك يحملنا على القول: إن زيارة رئيس الجمهورية الأخ المشير عبدربه منصور هادي التي قام بها قبل أيام إلى دولة الكويت الشقيقة ومشاركته في القمة العربية التي انعقدت هناك الأسبوع الماضي لم تكن زيارة اعتيادية أو روتينية بناء على الموعد الدوري المحدد للقمة، بل هي -بالنسبة لليمن والمواطن اليمني- زيارة استثنائية بما تحمله الكلمة من معنى، وبما يتوقع لها من نتائج، سواء على المدى البعيد والاستراتيجي، أو على المدى القريب وبالشكل المباشر، خاصة في اتجاه وفاء الدول المانحة وأصدقاء اليمن بالتزاماتها تجاه هذا البلد الذي يعاني أكثر من نصف شعبه من الفقر وصور الحرمان وأشكال العناء والمعاناة.

لقد اعتاد الكثيرون على قراءة أرقام معدلات الفقر في اليمن وما يتفرع عنه من سوء التغذية والحرمان من التعليم والحرمان من الخدمات الصحية والماء النظيف وغيرها من المجالات حتى أصبحت هذه الأرقام عند البعض مألوفة لا تثير شيئا من القلق، أو لا يرونها سوى أرقام على صفحات التقارير والصحف، فيما تقول الحقيقة المطموسة خلف ركام الألفة إن كل رقم من هذه الأرقام هو إنسان يعاني ليل نهار ويقاسي أشد المقاساة من الفقر الذي تتفرع عنه معظم أشكال العناء والمقاساة.

إننا بحاجة إلى إعادة النظر في هذه الأرقام المألوفة لنتمعن فيها كما لو أنها المرة الأولى التي نقرؤها، فنتأمل في ذلك حتى نرى قسوة تعاريج البؤس على وجوه أطفال بعمر الزهور، وأخاديد أحالت الأمل في حدقات عيونهم ألما وبدلت أمنهم خوفا.

وهذا واحد من الأرقام التي يمكن الإشارة إليها ويمكن الاقتصار عليها دون غيرها من أرقام في مجالات كثيرة ومتعددة، نظرا لكونه رقما قادرا على اختزال المأساة والمعاناة التي يعيشها المجتمع اليمني، وذلك هو الرقم المتمثل في أن أكثر من (35) ألف يتيم تكفلهم جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية في الوقت الحاضر من خلال من مكاتبها وفروعها المنتشرة على امتداد خارطة الوطن اليمني، فضلا عن الآلاف الذين تكفلهم وترعاهم مؤسسات أخرى مماثلة، وهناك الآلاف ينتظرون وصول مشروعات الكفالة إليهم.

وإن تكن هذه الأرقام من أعداد الأيتام المكفولين تمثل شهادة نجاح لهذه المؤسسات التي تبذل كل جهدها بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات الدولة في المستويات المختلفة، وفي أولها مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزراء، فإنها تشير في نفس الوقت ومن زاوية أخرى إلى عمق غائر من مشكلة الفقر لا ينتهي ألمه عند الإحساس اللحظي والآني بالجوع والمرض والحرمان وصور العناء النفسي والحسي، بل يمتد إلى مستقبل مديد هو عمر هؤلاء الأطفال ومستقبلهم الذي هو مستقبل اليمن.

لقد غلب طابع الخطاب السياسي على المرحلة التي تعيشها البلاد، ولا يزال هذا الأمر مستمراً كنتيجة طبيعية لعملية انتقال السلطة، وطغى -لذات السبب- الخطاب السياسي على غيره مما يتعلق بالجانب الاقتصادي، إلا أن كلمة رئيس الجمهورية التي ألقاها في قمة الكويت أظهرت حضور هذا الجانب شبه المفقود أو شبه الغائب، وعكست معرفة الرئيس وإدراكه بحقيقة المشكلة الاقتصادية التي تجثم على كاهل البلاد، وجاءت في المستوى الذي ينتظر من المسؤول الأول في البلاد.

وإذا كانت مناسبة الكلمة قد اقتضت من الأخ الرئيس الإشارة لأشقائنا وإخواننا في دول الخليج العربي ودول العالم، حكومات ومؤسسات ومنظمات وأفراد، من أجل دعم اليمن اقتصاديا، واقتضت منه تقديم المجال الاقتصادي على غيره من المجالات.. إذا كانت قد اقتضت الإشارة إليهم للالتفات إلى اليمن والالتفاف حولها لمساعدتها على تجاوز هذا المنعطف، اقتصاديا وسياسيا، فإن ما لا يحتاج مناسبة هو القول بأن هذه الدعوة الموجهة للخارج تتضمن -من باب أولى- تجديد الدعوة الموجهة لنا نحن اليمنيين، في الوطن والمهجر، من أجل الالتفاف والاصطفاف حول بعضنا وتشبيك أيادينا وتسخير جهودنا نحو تخفيف الفقر عن كاهل هذه البلدة الطيبة وشعبها الطيب وتجفيف منابع العوز فيها.

أخيرا وباسم زملائي في قيادة جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية وجميع موظفيها، أتقدم للأخ المناضل المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، والأخ رئيس مجلس الوزراء الأستاذ المناضل محمد سالم باسندوة، بجزيل الشكر والعرفان والامتنان لتعبيرهم عن الحزن على فقيد الوطن ورائد العمل الخيري في اليمن الدكتور طارق سنان أبو لحوم -أحد أبرز مؤسسي جمعية الإصلاح ورئيسها الأول، ومشاركتهم لنا وأسرة الفقيد- رحمه الله- في هذه اللحظات.. والشكر موصول إلى الجميع حيث كانوا، من أهل اليمن أو من خارجها لتعازيهم في هذا المصاب الجلل، وإذا استسمحتهم لأن أخص بالذكر فئة أو شريحة فستكون -مع تقديري للجميع بلا استثناء- شريحة المنتسبين إلى الوسط الإعلامي والصحفي الذين نجد منهم في العمل الطوعي الإنساني الخيري التفاعل الدائم والمستمر الذي يعكس إيمانهم برسالتهم الأولى.. تقبل الله منهم جميعا، وتقبل الفقيد الإنسان "طارق سنان أبو لحوم" في الصالحين.

• الأمين العام المساعد لجمعية الإصلاح

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي: في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار | تحويلة: 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس: 332505

المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 | الإعلانات: 274038 فاكس: 274035 | التوزيع: 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس: 233354 تعز > 220800 فاكس: 220900 الحديدة > 245842 فاكس: 211537 حضرموت > 303930 فاكس: 303931 إب > تلفاكس: 400251 الضالع: تلفاكس: 232994 أبين > تلفاكس: 602096 عمران > تلفاكس: 613388